

الفصل الثامن

يوبيل 2000*

إن دعوة يوبيل 2000 إلى إلغاء الديون مرحب بها، وتستحق الدعم، لكنها مفتوحة على بعض التعديلات. الدين لا يُلغى. أحدهم سيدفع، ويؤكد السجل التاريخي، بعامه، ما توحى به نظرة عقلانية إلى بنية القوة: المجازفات تُجعل اجتماعية مثل الكلف بشكل شائع، في النظام الذي سمي خطأ «رأسمالية السوق الحرة».

إن مقارنة متممة يمكن أن تستحضر الفكرة الرأسمالية عتيقة الطراز، والتي تقول: إن أولئك الذين يستدينون مسؤولون عن التسديد، وأولئك الذين يقرضون يقومون بالمجازقة. فالذي استدان النقود ليس الفلاحين المحليين، ولا عمال مصنع

* ظهرت مقتطفات من هذه القطعة في جريدة الغارديان، لندن، 15 أيار، 1998، في سلسلة عن يوبيل 2000.

التجميع، أو سكان الأحياء القذرة. ولم تجن كتلة السكان سوى القليل من عملية الاقتراض، ولقد عانت في الحقيقة جداً من تأثيراتها. ولكن، بحسب الإيديولوجية السائدة، يجب أن تتحمل أعباء التسديد، بينما تُحول الخسائر إلى دافعي الضرائب في الغرب من قبل الإسعافات المالية لصندوق النقد الدولي (للدائنين، والمستثمرين، وليس البلدان)، وأدوات أخرى؛ «فالقروض الإسعافية الحديثة لصندوق النقد الدولي» حافظت على المعدل، «بينما ابتعد دائنو القطاع الخاص بأموال صندوق النقد الدولي، وأممت الدول المدينة، بفعالية، ديون القطاع الخاص»⁽¹⁾. وتحمي المبادئ العاملة البنوك التي منحت قروضاً سيئة، والنخب الاقتصادية، والسياسية، التي أغنت نفسها عن طريق تحويل الثروات إلى الخارج، والاستيلاء على ثروات بلدانها. يمكن أن يكون الدين «أزمة» للفقراء الذين يتم إخضاعهم لبرامج تكيف بنيوية قاسية من أجل تسهيل تسديد الديون، بكلفة إنسانية ضخمة، وبأزمة أقل لدافعي الضرائب الشماليين، والتي، بالنسبة لهم، تُحول القروض، ذات الفوائد

1. جيفري ساكس، إف تي، 5 تشرين الثاني، 1998. حول التقنيات التي كافأت، بشكل فعال، المصارف من أجل إقراض غير حكيم لبلدان أمريكا اللاتينية، والتي كانت ستقضي عليها، انظر: كارين ليساكس، المصارف، المقترضون، والمؤسسة، بيسك بوكس، 1991، وسوزان سترينج، أموال مجنونة، مطبعة جامعة ميشيغن، 1998.

العالية، والخسارة، إذا لم تُسدّد. ولكن، بالنسبة للثروة والامتياز، فإن الترتيبات متجانسة تماماً.

إن الدّين الأمريكي اللاتيني، الذي وصل إلى مستويات أزمة منذ عام 1982، كان يمكن خفضه بحدّة، وفي بعض الحالات، كان يمكن التغلب عليه، وذلك من خلال العودة إلى الرأسمال الهارب، رغم أن جميع الأرقام ملتبسة بالنسبة لهذه العمليات الملتبسة، والسرية في غالب الأحيان. وبحسب المدير التنفيذي الأمريكي الحالي لصندوق النقد الدولي كارين ليساكرس: «يرى أصحاب المصارف أنه لن تكون هناك أزمة دين إذا كان الرأسمال الهارب، أي المال الذي أرسله مواطنو البلدان المدينة إلى الخارج من أجل الاستثمار، أو الحماية، متوفراً من أجل تسديد الديون»، رغم أن «أصحاب المصارف هم مشجعون نشطاء للرأسمال الهارب». وقدّر البنك الدولي أن رأسمال فنزويلا الهارب تجاوز دينها الخارجي بحوالي 40٪ في 1987. وفي 1980 - 1982 وصل الرأسمال الهارب إلى 70٪ من الاقتراض لثمانية مدينين رئيسيين، بحسب بزنس ويك⁽²⁾. وهذه ظاهرة منتظمة تسبق الانهيار، كما حدث ثانية في المكسيك في 1994. وفي عام 1998 قاربت «الصفقة الإنقاذية» لصندوق النقد

2. ليساكرس، المصارف، المقترضون؛ شيرل بيير، مقترضة وضائعة (زيد،

الدولي لاندونيسيا الثروة المقدرة لعائلة سوهارتو. ويقدر عالم اقتصاد اندونيسي أن 95٪ من الدين الخارجي، الذي يصل إلى ثمانين بليون دولار، اقترضه خمسة أفراد وليس المائتي مليون، الذين يعانون من دفع الكلف، في «الدولة الستالينية، التي بنيت على قمة دودج سيتي»، كما يصف الباحث المتخصص بآسيا، ريتشارد روبيسون، اندونيسيا⁽³⁾.

وحدث مع دين البلدان الفقيرة، الإحدى والأربعين، ذات الديون الأكثر ارتفاعاً، مثل ما حدث مع مؤسسات الادخارات والقروض الأمريكية، وهي واحدة من حالات كثيرة لتحويل الخسارة، والكلفة، إلى المجتمع، وهذه عملية سرّعها الريغانيون «المحافظون»، مع زيادة للدين، وإنفاقات الحكومة (متناسبة مع الناتج المحلي الإجمالي). إن الثروة الأمريكية اللاتينية، التي يسيطر عليها الأجانب، هي ربما أعلى بنسبة 25٪ من مساعدة مؤسسات الادخارات والقروض، ووصلت تقريباً

3. قدّر الأخصائي في شؤون اندونيسيا، بينديكت أندرسون، ثروة عائلة سوهارتو بثلاثين بليون دولار، وليست أقل بكثير من صفقة إنقاذ صندوق النقد الدولي (لندن ريفيو أوف بوكس، 16 نيسان، 1998). عالم الاقتصاد الاندونيسي كويك كيان جاي، والذي ذكره جيرري فان كلينكن، داخل اندونيسيا، نيسان - حزيران 1998. روبنسون، مركز الأبحاث الآسيوية في جامعة مردوك في بيرث، المذكور في «الدولة الستالينية»، فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، 16 نيسان، 1998).

إلى 250 بليون دولار في 1990⁽⁴⁾.

إن الصورة قابلة للتعميم، وليس فيها من الجديد إلا القليل. وتشير دراسة للاقتصاد العالمي أن «التخلف عن تسديد العقود الخارجية للسكك الحديدية الأمريكية في 1890 كانت بنفس الوزن مثل مشكلات الديون الحالية لبلدان نامية»⁽⁵⁾. وتخلفت بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا عن دفع ديون للولايات المتحدة في الثلاثينيات. وبعد الحرب العالمية الثانية، أفيد عن تدفق كبير لرأس المال من أوروبا إلى الولايات المتحدة. كان بوسع الضوابط التعاونية أن تبقي الأموال في الوطن من أجل إعادة البناء بعد الحرب، ولكن بعض المحللين يزعمون أن صانعي السياسة فضلوا جعل الأوروبيين الأثرياء يرسلون رأسمالهم إلى مصارف نيويورك، وتم تحويل كلف إعادة البناء إلى دافعي الضرائب الأمريكيين. وغطى مشروع مارشال تقريباً

4. ليساكس، المصارف، المقترضون؛ بايير، مقترضة وضائعة. من أجل إنفاق الحكومة للنمو في عهد ريغن، انظر: فريد بلوك، الدولة مصاصة الدماء، نيو برس، 1996. البرامج الحالية لإلغاء الديون (التي اعترف أنها غير قابلة للدفع) للبلدان الفقيرة ذات المديونية العالية HIPC، «هي مشروطة بقبولها لبرامج صندوق النقد الدولي للتعديل البنوي، والتي أعيدت تسميتها بـ«انقاص البؤس وتسهيل النمو» PRGF.

5. بيتر كاوهي وجوناثان آرونسون، إدارة الاقتصاد العالمي (مجلس العلاقات الخارجية)، جامعة كولومبيا، 1993.

«الحركات الضخمة لرأس المال الهارب، والخائف»، التي تنبأ بها علماء اقتصاد بارزون⁽⁶⁾.

ثمة سوابق أخرى ذات صلة. حين احتلت الولايات المتحدة كوبا قبل مائة عام ألغت دين كوبا لأسبانيا على أرضية أن العبء «فرض على شعب كوبا دون موافقته، وبقوة السلاح». و دعا البحث القانوني ديوناً كهذه فيما بعد بـ «الدين البغيض»، «وهو لا يلزم أمة»، إنه «دين السلطة التي سببته»، ويجب ألا يتوقع الدائنون، الذين يقومون «بارتكاب عمل عدواني ضد الشعب»، بأن يُسدّد دينهم من قبل الضحايا. ورفض المحكم ويليم هوارد، رئيس المحكمة العليا الأمريكية، اعتراضاً بريطانياً على إلغاء ديون كوستا ريكا قائلاً: إن البنك لم يقرض النقود من أجل «استخدام شرعي»، وهكذا فإن طلبه من أجل التسديد يجب «رفضه». ويشمل المنطق نفسه كثيراً من ديون اليوم: «الديون البغيضة» التي لا تملك سمعة قانونية، أو أخلاقية، والتي فرضت على الشعب دون موافقته، وغالباً ما تخدم في قمعه، وإغناء أسياده. إن مبدأ الدين البغيض، «إذا طبق اليوم، سيزيل قسماً كبيراً من مديونية العالم الثالث»، كما تقول ليساكرس.

6. إيريك هيلينر، الدول وعودة ظهور النقد العالمي (مطبعة جامعة كورنيل،

هناك حلول لأزمة الديون في بعض الحالات هي أكثر بساطة ووقاية من الفكرة الرأسمالية التي لا مجال للتفكير بها، أو مبدأ الحكومة الأمريكية عن الدين البغيض. إن أمريكا الوسطى تعاني بحدة من أزمة الديون. وتعاني نيكاراغوا من أعلى دين، بالنسبة لعدد السكان، والذي يبلغ الآن 6,4 بليون دولار، وهو غير قابل للتسديد، كما هو واضح. أما الكلف الناجمة عن برامج صندوق النقد الدولي، والمصممة لضمان أن يُعوض الدائنون بنسب أعلى بكثير، فهي غير قابلة للحساب. يعود مبلغ 1,5 بليون دولار إلى أعوام سوموزا، وهذا يعني أنه «دين بغيض»، لا قيمة له. وتعود ثلاثة بلايين أخرى إلى فترة ما بعد 1990، حين استعادت الولايات المتحدة السيطرة على نيكاراغوا؛ وهذا أيضاً دين بغيض. أما ما تبقى فتنحمله مسؤوليته، بشكل مباشر، الولايات المتحدة، التي كانت تدير حرباً اقتصادية وحشية، وحرباً إرهابية إجرامية، ضد نيكاراغوا، والتي شجبتها محكمة العدل الدولية، وأمرت الولايات المتحدة أن تدفع تعويضات ضخمة، قدرت، بشكل متنوع، بحوالي 17 بليون دولار. وفقاً لذلك، إن المبدأ الوقائي، أي التقيد بالقانون الدولي، كما تحدده الهيئة القضائية الدولية العليا، سيكون لإلغاء ديون نيكاراغوا، مع كمية جيدة تُترك. ولو كان يمكن تصور وجود مبادئ أخلاقية أولية في الثقافة الغربية النخبوية لتم الوصول إلى استنتاجات مشابهة على الفور، بشكل أكثر شمولاً،

في أوروبا والولايات المتحدة، حتى بدون أحكام محكمة العدل الدولية. لكن هذا اليوم لا يزال بعيداً جداً⁽⁷⁾.

ويمكن القول أن القروض المصرفية تضاعفت جداً من 1971 إلى 1973، ثم «استقرت في العامين التاليين، رغم الازدياد الضخم في فواتير النفط»، من أواخر 1973، كما أفادت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مضيفة أن الازدياد الأكثر حسماً ودرامية في القرض المصرفي، ارتبط بالازدهار الرئيسي لأسعار السلع بين 1972 و1973، قبل صدمة النفط. وأحد الأمثلة هو أسعار صادرات القمح الأمريكية، التي تضاعفت ثلاث مرات⁽⁸⁾. وازداد منح القروض فيما بعد حين حاولت البنوك أن تعيد تدوير أموال النفط. وقاد الارتفاع المؤقت في أسعار النفط إلى دعوات متزنة إلى تدويل نفط الشرق الأوسط «ليس لصالح بضع شركات نفط فحسب، وإنما لصالح بقية البشرية أيضاً»⁽⁹⁾. ولم تكن هناك مقترحات مشابهة لتدويل

7. باتريسيا آدمز، ديون بغيضة (إيرثسكان، 1991)؛ ليساكس، المصارف، المقترضون. شاهد على السلام، مستقبل مفلس: الكلفة البشرية لدين نيكاراغوا WFP 2000؛ إنفيو ماناغوا، نيكاراغوا: UCA، تشرين الثاني 1999.

8. باير، مقترضة ومفقودة؛ إيما روتشيلد، نيويورك تايمز ماجازين، 13 آذار 1977.

9. والتر لاکوير، نيويورك تايمز ماجازين، 16 كانون الأول، 1973.

الزراعة الأمريكية، ذات الإنتاجية العالية نتيجة الفوائد الطبيعية، ودراسة القطاع العام، وتنميته لسنوات طويلة، ناهيك عن الإجراءات التي جعلت الأرض متاحة، وبالكاد من خلال معجزة السوق.

كانت البنوك متلهفة لمنح الديون، ومتفائلة بخصوص الاحتمالات. وفي الفترة السابقة لكارثة 1982، وصف مدير مصرف سيتي، والتر ريستون، المعروف في العالم المالي بـ«المدور الأعظم بينهم كلهم»، وصف منح الديون لأمريكا اللاتينية بأنه خلو من المجازفة بحيث أن المصارف التجارية تستطيع بأمان أن تضاعف ثلاث مرات ديون العالم الثالث (كنسبة من الأرصدة). وبعد أن حلت الكارثة، أعلن مصرف سيتي: «لا نشعر أننا معرضون للخطر بإفراط» في البرازيل، التي ضاعفت دين المصرف في السنوات الأربع السابقة، بحيث أن تعرض مصرف سيتي للخطر لوحده وصل في البرازيل إلى أكثر من 100٪ من رأس المال. وفي 1986، بعد انهيار الازدهار الدولي في منح الديون، والذي كان فيه محركاً رئيسياً، كتب ريستون أن «أحداث الاثنتي عشرة سنة الماضية تبدو وكأنها توحى أننا، نحن المصرفيين، كنا نقوم بعملنا في تخمين الخسارة بشكل معقول»؛ وهذا صحيح بما يكفي إذا أدخلنا عامل تحويل الخسارة إلى المجتمع من خلال تدخل الحكومة، الذي يرحب به ريستون وآخرون، من المشهورين باحتقارهم

للحكومة، وتملقهم للسوق الحرة⁽¹⁰⁾.

ولعبت المؤسسات المالية الدولية أيضاً دورها في الكارثة (التي حلت بالفقراء). ففي السبعينيات شجع البنك الدولي، بقوة، على الاقتراض معلناً بشكل رسمي في 1978: «ليست هناك مشكلة عامة في قدرة البلدان النامية على تسديد الدين». قبل عدة أسابيع من تخلف المكسيك عن دفع الدين في 1982، الذي أطلق الأزمة، صرحت نشرة مشتركة للبنك الدولي، ولصندوق النقد الدولي، أنه «لا يزال هناك مجال معتبر من أجل اقتراض إضافي مدعوم لزيادة القدرة الإنتاجية»: مثلاً، لمصنع الفولاذ سيكارستا في المكسيك، الذي لا فائدة منه، والذي مؤّله دافعوا الضرائب البريطانيون في إحدى الممارسات التاشيرية المركنتلية⁽¹¹⁾.

ويستمر السجل إلى الوقت الحاضر. فقد مُدحت المكسيك بأنها انتصار للسوق الحرة، ونموذج للآخرين، إلى أن انهار اقتصادها في كانون الأول من عام 1994، مما أدى إلى

10. ليساكس، المصارف، المقترضون. حول الخلفية انظر: بين أمور أخرى، ديفد فيليكس، «آسيا وأزمة العولمة المالية»، في دي. بيكر، جي. إشتاين، وآر. بولن، العولمة والسياسة الاقتصادية التقدمية، مطبعة جامعة كامبردج، 1998.

11. باير، مقترضة ومفقودة؛ فيليب ويلونز، تمرير الدولار، هارفرد بزنس سكول برس، 1987.

عواقب مأساوية حلت بمعظم المكسيكيين، حتى بعد ما عانوه أثناء «النصر». وتصيح صيحات الاحتجاج مرة أخرى الآن، بينما انحدرت الأجور أكثر من 25٪ منذ 1994 (العام الأول لنافتا)، بعد انخفاض حاد عن أوائل الثمانينيات، حين بدأت الإصلاحات الليبرالية؛ وانخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور أكثر من 80٪ من 1981 إلى 1998⁽¹²⁾. وحين اندلعت الأزمة المالية الآسيوية قام البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بنشر دراسات تمدح «السياسات الاقتصادية الضخمة العميقة»، و«السجل المالي، الذي يُحسد»، لتايلاند، وكوريا الجنوبية، مشيرة، بخاصة، إلى التقدم القوي «للأسواق الرأسمالية الناشئة، الأكثر ديناميكية»، أي «كوريا، ماليزيا، وتايلاند، مع اندونيسيا والفلبين، اللتين ليستا متخلفتين عن هذه البلدان». إن هذه النماذج لنجاح السوق الحرة، بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، «تعبّر عن العمق والسيولة» التي أنجزتها، وفضائل أخرى. وحين انهارت الحكايات الخرافية، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريراً في 1997 تمدح فيه أعاجيب التحرر، التي، رغم أنه رافقها تدهور حاد في نمو الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشرات اقتصادية ضخمة أخرى

12. عالم الاقتصاد المكسيكي أليخاندر نادال، «تقرير الاستثمار العالمي 1999 مليء بالعيوب على جبهات كثيرة»، ثيرد وورلد إيكونوميكز، 16 تشرين الثاني، 1999.

طوال عشرين عاماً، فقد كشفت فوراً عن وعدها، بفضل دينامية «الاقتصادات غير التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» التي يقودها «الخمسة الكبار: البرازيل، والصين، والهند، واندونيسيا، وروسيا»⁽¹³⁾.

إن فشل التنبؤات ليس خطيئة؛ فالعناصر الأساسية للاقتصاد العالمي «لم تُفهم جيداً» (جيفري ساكس). من الصعب، على أي حال، أن نهمل الملاحظة بأن «الأفكار السيئة تزدهر لأنها تخدم مصلحة المجموعات القوية» (بول كروجمان). فالثقة بما يمكن تقديمه يدعمها أيضاً إيمان أعمى في «الدين»، الذي تعرفه السوق، بشكل أفضل (جوزف ستيجليتز)⁽¹⁴⁾. الدين، فضلاً عن ذلك، منافق، ومتعصب مثلها.

13. فيليكس، «آسيا وأزمة العولمة المالية»؛ «عولمة تنقل رأس المال: ثياب الإمبراطورية الجديدة؟»، ورقة عمل، رقم 213، جامعة واشنطن، حزيران 1998، ستظهر في سيبال ريفيو. حول انحدار مؤشرات الاقتصاد الضخم منذ بداية التحرير المالي (العولمة)، انظر: بيكر وآخرون، العولمة والسياسة الاقتصادية التقدمية؛ روبن هاهنيل، قواعد الهلع، ساوث إند، 1999؛ جون إيتويل، ولانس تيلر، النقد العالمي في مجازفة (نيو برس، 2000).

14. جيفري ساكس، «الاقتصاد العالمي: فك ألغاز العولمة»، فورين بوليسي (ربيع 1998)؛ بول كروجمان، «دورات الحكمة التقليدية حول التطور الاقتصادي»، إنترناشيونال أفيرز، تشرين الأول 1995. جوزيف ستيجليتز، «بعض الدروس من المعجزة الآسيوية الشرقية»، ورلد بانك ريسيرش أوبزيرفر (آب 1996). عُيِّن ستيجليتز حالياً كعالم اقتصاد رئيسي للبنك

وطوال القرون، كانت «نظرية السوق الحرة» ذات حدين: ضبط السوق هو رائع للفقراء وغير المحصنين، ولكن الأغنياء، والأقوياء، يلوذون تحت جناحي الدولة الحامية.

كان العامل الآخر في أزمة الديون هو تحرير التدفقات المالية من بداية السبعينيات. وقامت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، بتصميم نظام بريتون وودز لما بعد الحرب لتحرير التجارة، بينما استقرت نسب التبادل، وخضعت حركات رأس المال للتنظيم، والسيطرة. واستندت القرارات إلى الاعتقاد بأن تحرير النقد يمكن أن يتدخل في التجارة والنمو الاقتصادي، وإلى الفهم الواضح بأنه سيقوّض صناعة القرار الحكومية، وسيقضي، لهذا السبب، على دولة الرفاهة، التي تمتلك دعماً شعبياً هائلاً. ولن يؤدي فقدان السيطرة على حركات رأس المال العقد الاجتماعي، الذي رُبِحَ بعد صراع صعب وطويل فحسب.

وبقي نظام بريتون وودز سارياً أثناء «العصر الذهبي» للنمو الاقتصادي، وفوائد الرفاهة الهامة. لكن إدارة نيكسون فككته، بدعم من بريطانيا وآخرين. وكان هذا عاملاً رئيسياً في الانفجار الهائل لتدفقات رأس المال في السنوات التي تلت. وتغيرت

الدولي. حول تأملاته في الأزمة الآسيوية الشرقية، انظر: محاضرات وايدر السنوية، جامعة الأمم المتحدة، 1997، «أجندة للتنمية في القرن الواحد والعشرين»، مؤتمر البنك الدولي السنوي حول اقتصاد التنمية . 1998 ، IBRD ، 1997

بنيتها جذرياً أيضاً. ففي 1970 ارتبط 90٪ من الصفقات التجارية بالاقتصاد الحقيقي (التجارة والاستثمار طويل الأمد). وبحلول 1995 قُدِّر أن 95٪ كان متسماً بطابع المضاربة، معظمها قصيرة الأجل (80٪ بوقت إعادة هو أسبوع أو أقل)، وكان تأثير الكلي هو سحب المزيد من «مصادر الثروة إلى التمويل مما يعيق التشكل الحقيقي لرأس المال»⁽¹⁵⁾.

وتؤكد النتيجة، بعامه، توقعات بريتون وودز. حصل هجوم خطير على العقد الاجتماعي، وازداد التوجه إلى حماية المنتج الوطني، والتدخلات في السوق، بقيادة الريغانيين. وأصبحت الأسواق أكثر تقلباً، مع تكرار المزيد من الأزمات. وعكس صندوق النقد الدولي فعلياً وظيفته من المساعدة على تقييد حركة رأس المال، إلى تعزيزها، بينما خدم «كفراض قانون الجماعة المقرضة»، كما قالت ليساكرس.

وتم التنبؤ على الفور بأن تحرير الأموال سيقود إلى اقتصاد نمو منخفض، وأجور متدنية، في المجتمعات الغنية. ولقد حدث هذا، أيضاً. ففي السنوات الخمس وعشرين الماضية، انحدرت نسب النمو، والإنتاجية، بشكل كبير. وفي الولايات

15. ديفد فيليكس، «اقترح ضريبة توبن: الخلفية، المسائل، والاحتمالات، ورقة عمل»، رقم 191، جامعة واشنطن، حزيران، 1994؛ انظر: أوراقه الأخرى في محبوب الحق، إنجي كول، إيزابيل، إيزابيل غرونبرغ، ضريبة توبن: التغلب على التقلب المالي، أوكسفورد، 1996.

المتحدة، راوحت الأجور والدخل مكانها، أو انحدرت، بالنسبة للأغلبية بينما جنت النسبة المئوية القليلة التي في القمة أرباحاً هائلة. وتمتلك الولايات المتحدة أسوأ سجل الآن بين الدول الصناعية بحسب المؤشرات الاجتماعية العادية. تتبعها بريطانيا عن كثب، ويمكن العثور على تأثيرات مشابهة، لكنها أقل حدة، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لكن التأثيرات كانت أكثر خطراً في العالم الثالث. إن مقارنة مناطق التنمية في شرق آسيا مع أمريكا اللاتينية مضيء. تمتلك أمريكا اللاتينية أسوأ سجل في العالم في اللامساواة؛ أما شرق آسيا فتقف بين الأفضل. وينطبق الأمر نفسه على التعليم، والصحة، والرفاهة الاجتماعية بعامه. إن الواردات إلى أمريكا اللاتينية حرّفت بشكل كبير إلى استهلاك الأغنياء؛ أما إلى شرق آسيا، فنحو الاستثمار المنتج. وعلى عكس أمريكا اللاتينية، سيطرت شرق آسيا على هرب رأس المال. ورفض الأثرياء في أمريكا اللاتينية « دفع الضرائب » وهم معفون من الالتزامات الاجتماعية بعامه⁽¹⁶⁾. لكن شرق آسيا تختلف جذرياً.

إن البلاد الأمريكية اللاتينية، التي تُعد الاستثناء الرئيسي

16. عالم السياسة الأرجنتيني أتيليو بورون، «ديموقراطية أو نيوليبرالية؟»، بوسطن ريفيو، تشرين الأول - تشرين الثاني، 1996؛ انظر كتابه: الدولة، رأس المال، والديموقراطية في أمريكا اللاتينية، لين راينر، 1996.

للسجل الكريه بعامة، هي تشيلي، والتي هي حالة توجيهية. انهارت تجربة السوق الحرة لديكتاتورية بينوشيت بشكل كامل في أوائل الثمانينيات. منذ ذلك الوقت، انتعش الاقتصاد بمزيج من تدخل الدولة (وبينها شركة النحاس المؤممة، والتي هي منتج رئيسي للدخل)، والسيطرة على التدفق قصير الأجل لرأس المال، وإنفاق اجتماعي متزايد.

انتشر التحرير المالي في آسيا في التسعينيات. وعُدَّ هذا، على نطاق واسع، عنصراً هاماً في الأزمة المالية التي تلت، مع إخفاقات في السوق، وفساد، ومشكلات بنوية.

إن الدّين مركب اجتماعي وإيديولوجي، وليس حقيقة اقتصادية بسيطة. فضلاً عن ذلك، وكما فهم، منذ وقت طويل، يخدم تحرير تدفق رأس المال كسلاح قوي ضد العدالة الاجتماعية، والديموقراطية. إن قرارات السياسة الأخيرة هي خيارات قام بها الأقوياء، وتستند إلى فائدة ذاتية متصورة، وليس إلى «قوانين اقتصادية» غامضة، لا تترك «بديلاً»، بعبارة تاتشر الوحشية. وتم اقتراح أدوات تقنية لتخفيف تأثيراتها الأكثر سوءاً منذ سنوات، لكن المصالح القوية التي تستفيد رفضتها. والمؤسسات التي تصمم الأنظمة القومية والعالمية ليست معفاة من الحاجة لتبيان شرعيتها أكثر من سابقاتها التي فُككت، لحسن الحظ.